السلطات السعودية توقف أصدار عقود لشركات الاستشارات



-القرار لم يأتِ من فراغ. فبحسب تقرير صادر عن صحيفة فايننشال تايمز قاد اندلاع المواجهات الأميركية الإسرائيلية مع طهران، إلى تصاعد المخاوف بشأن استقرار عائدات النفط في السعودية، خصوصًا مع تهديدات إيرانية باستهداف المنطقة وإمكانية إغلاق مضيق هرمز. هذا الواقع فرض على الرياض إعادة حساباتها المالية سريعًا.

الأرقام تعكس حجم التحدي: عجز مالي بلغ نحو 33.5 مليار دولار في الربع الأول من 2026، وهو الأعلى منذ سنوات، بالتزامن مع ارتفاع الإنفاق الدفاعي بنسبة 26%.

ورغم تأكيد وزارة المالية أن 99.5% من الفواتير دُفعت ضمن المهل، تشير المعطيات الميدانية إلى تباطؤ فعلي في التدفقات النقدية وتأجيل قرارات التعاقد.

في الخلفيّة، تستمر الضغوط على مشاريع رؤية 2030 المزعومة حيث تم تأجيل أو تقليص بعضها، بما في ذلك أجزاء من مشروع نيوم في تبوك.

ومع اقتراب استحقاقات كبرى كـإكسبو 2030 ومونديال 2034، تجد الرياض نفسها أمام معادلة حرجة: إما الحفاظ على مشاريعها المعلنة، وإما القبول بواقع السوق.